آثار تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية الجزائرية في الفترة (2004-2016)

The impacts of fluctuations in oil prices on the Algerian macroeconomic variables in the period (2004-2016)

فتيحة خوميجة[1]
Fatiha KHOMIDJA
طالبة دكتوراه
جامعة البويرة –الجزائر
Fatimimou1990@gmail.com

كريمة فرحي[2]
Karima FARHI
أستاذة محاضرة قسم أ
جامعة البويرة –الجزائر
Ferrahrachid@ymail.com

تاريخ الاستلام: 30-12-2018 تاريخ القبول: 02-02-2019 تاريخ النشر: 30-09-2019

ملخص:

نهدف من خلال بحثنا هذا إظهار آثار التقلبات التي شهدتها أسعار النفط في الفترة (2004-2016) على المتغيرات الاقتصادية الكلية الجزائرية، وبغية الوصول إلى الهدف انتهجنا المنهج التحليلي، وتم التطرق إلى تغيرات أسعار النفط في الفترة (2004-2016) وأثر هذه التغيرات على المتغيرات الاقتصادية الجزائرية، زيادة على الإجراءات المتخذة للتعامل مع تقلبات أسعار النفط والإجراءات التي تخلص من الهيمنة النفطية.

وأبرز ما تم التوصل إليه من نتائج أن السوق النفطية العالمية شهدت خلال فترة الدراسة أزمتين رئيسيتين أثرت كثيرا على الاقتصاد الجزائري، وللتعامل مع هاتين الأزمتين اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير، تدابير في ظل أزمة 2004 كالتسديد المسبق للديون وتعبئة صندوق ضبط الإيرادات، وتدابير في ظل أزمة 2014 كالسحب من صندوق ضبط الإيرادات، التقليل من الواردات وسياسة ترشيد النفقات العامة، لكن ما يميز مختلف هذه الإجراءات أنها ظرفية وعلى هذا يعد اتخاذ تصحيحات هيكلية السبيل الأنجع للتخلص من الهيمنة النفطية.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، التوازنات الداخلية، التوازنات الخارجية، صندوق ضبط الإيرادات، التنويع الاقتصادي.

تصنيفات JEL: O11

Abstract:

This article aimed to discover the impacts of fluctuations in oil prices during the period (2004-2016) on the Algerian macroeconomic variables, for this we followed the analytical approach, this article deals the following points: the fluctuations of oil prices in the period (2004-2016) and effects this fluctuations on the Algerian economy, the measures taken to deal with the fluctuations in oil prices and the important mechanisms to reduce dependence on the hydrocarbons sector.

Among the results achieved, the world oil market has experienced two crises that have affected on Algerian macroeconomic indicators. In order to deal with it, Algeria adopted many procedures, procedures during the 2004 crisis such as the advance payment of debts and the financing of revenue regulation fund, procedures during the 2014 crisis such as: withdrawal from the revenue regulation fund, the reduction of imports and the rationalization of public expenditures, but all these procedures are circumstantial. Hence, taking structural measures is the way to reduce the oil dependence.

***keyword** : oil prices, internal balances, external balances, revenue regulation fund, economic diversification.*

***JEL Classifications codes**:* O11

المؤلف المرسل: فتيحة خوميجة، **الإيميل:** fatimimou1990@gmail.com

مقدمة:

يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر حيث فرض نفسه بقوة كسلعة إستراتيجية لها أهمية كبرى في مجالات عدة بالنسبة لمختلف دول العالم سواء كانت منتجة أو مستهلكة له، متقدمة كانت أو نامية، ويتم تداول هذا المورد في سوق تحكمها العديد من المتغيرات الاقتصادية، السياسية والطبيعية المتشابكة فيما بينها، وهذا ما نتج عنه تعرضها للعديد من التقلبات.

وتعد الجزائر من الدول التي تمتلك ثروات نفطية هائلة مما جعلها تعتمد عليها بشكل كبير في تنمية اقتصادها الذي أصبح رهين التقلبات السعرية المستمرة.

الإشكالية: انطلاقا مما سبق نقوم بصياغة الإشكالية في التساؤل التالي:

ما مدى تأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية الجزائرية بالتقلبات السعرية النفطية التي حدثت في الفترة (2004-2016)؟

الأسئلة الفرعية: لتبسيط الإشكالية الرئيسية نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي العوامل التي كانت وراء تقلب أسعار النفط خلال الفترة (2004-2016)؟

– كيف أثرت التقلبات التي شهدتها الأسواق النفطية العالمية خلال فترة الدراسة على الاقتصاد الجزائري؟

– ماهي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية للتعامل مع تقلبات أسعار النفط خلال فترة الدراسة؟

الفرضيات: كإجابة أولية للأسئلة الفرعية السابقة نقوم بوضع الفرضيات التالية:

- يعد التضارب الموجود في مصالح الطرفين المنتج والمستهلك للنفط أهم العوامل التي كانت وراء تقلب أسعار النفط في الفترة (2004-2016).

- أثرت التقلبات التي شهدتها أسعار النفط في فترة الدراسة على السياسة المالية المنتهجة والتي بدورها أثرت على باقي المتغيرات يتقدمها معدلات النمو والتضخم.

– اتخذت الحكومة الجزائرية إجراءات ظرفية للتعامل مع ارتفاعات الأسعار ولم تعمل على خلق قاعدة اقتصادية متنوعة مما جعلها تتأثر بشكل كبير مع انخفاض الأسعار مما جعلها تحاول أن تتساير معها.

أهداف البحث: يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- الوقوف على التقلبات التي شهدتها أسعار النفط وأهم العوامل المسببة لها.
- معرفة مدى تأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية الجزائرية بالتقلبات السعرية النفطية.
- توضيح الإجراءات المتخذة من قبل الجزائر للتعامل مع التقلبات السعرية النفطية.
- إبراز السبل الناجعة لتخلص الجزائر من التبعية النفطية.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من توالي تقلبات أسعار النفط وتأثيراتها المتعددة على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية للجزائر لارتباطها بشكل شبه كلي بقطاع المحروقات، وحتمية البحث عن السبل الكفيلة بالتخلص من الهيمنة النفطية على الاقتصاد الجزائري.

هيكل البحث:

1- تغيرات أسعار النفط في الفترة (2004-2016)

2- آثار تغيرات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية

3- الإجراءات المتخذة في ظل تقلبات أسعار النفط

4- الإجراءات الناجعة لمواجهة تقلبات أسعار النفط

الدراسات السابقة:

- دراسة (ضويفي حمزة، 2015) بعنوان: "أثار انهيار أسعار النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري" وهدفت الدراسة إلى توضيح تداعيات انهيار أسعار النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري والتدابير المتخذة من طرف الحكومة، وتوصلت إلى أن استمرارية التنمية مرهونة بمصدر غير مستقر لارتباطه بتقلب الأسعار التي تتحكم فيها عدة عوامل، وبالتالي فالجزائر بحاجة إلى البحث عن بدائل لتنويع الاقتصاد خارج المحروقات.

- دراسة (عاشور حيدوشي وميلود وعيل، 2017) بعنوان:"آثار تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014" حيث هدفت الدراسة إلى تبيان تأثير تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مع إشكالية إدارة عائدات النفط في الجزائر، وتوصلت إلى أنه بالرغم من تبني الجزائر العديد من برامج الإصلاح الاقتصادي التي تهدف إلى تنويع صادرات ومداخيل القطاعات غير النفطية إلا أن هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري ساهم إلى حد كبير في عرقلة وإبطاء سرعة التحولات الهيكلية والنمو الاقتصادي وبالتالي فشل الجزائر في خلق اقتصاد متنوع.

- دراسة (بوعوينة مولود وهاشم جمال، 2017) بعنوان: "العلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر –مقاربة تحليلية وصفية-" حيث هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سعر النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (الناتج الداخلي الخام، البطالة والتضخم) ومعرفة العوامل المحددة لهذه العلاقة، وتوصلت إلى وجود علاقة طردية مباشرة بين أسعار النفط والناتج الداخلي الخام وعلاقة عكسية غير مباشرة بين أسعار النفط وكل من البطالة والتضخم.

- دراسة (ناصري مروة وساطور رشيد،2018) بعنوان: "دراسة العلاقة السببية بين تذبذبات أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر للفترة (1970-2014)" حيث هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة السببية بين تذبذب أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 1970-2014 باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي وأدوات القياس الاقتصادي، وتوصلت إلى أن الزيادة في أسعار النفط سيؤدي غلى نتائج إيجابية على المدى القصير لكن ستتكبد خسائر جسيمة على المدى البعيد لذا يجب وضع سياسات اقتصادية تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات النفط.

- دراسة (سليمان زواري فرحات، 2018) بعنوان: "الاستراتيجيات البديلة للاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة (2000 إلى 2016) وهدفت إلى إبراز علاقة الاقتصاد الوطني بالقطاع النفطي في زمن الألفية الثالثة بالاعتماد على عرض بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي وأهم الإصلاحات التي أقدمت عليها الحكومة الجزائرية في سبيل التصدي للأزمات النفطية، وتوصلت إلى أنه هناك تأثير

مباشر لتقلبات أسعار النفط على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي، وأن الإصلاحات الاقتصادية المطبقة من قبل الحكومة الجزائرية لمعالجة أزمة 2014 في مضمونها تعالج الخلل على المدى القصير كما وأنها اتبعت أقصر الطرق لمعالجة المالية العامة من خلال رفع الضرائب وترشيد الإنفاق العام وخفض الدعم لبعض السلع بغية تقليل النفقات العامة.

I. تغيرات أسعار النفط في الفترة (2004-2016):

شهدت أسعار النفط في الفترة (2004-2016) تغيرات عديدة ولإظهار ذلك نقوم بإدراج الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تغيرات أسعار النفط الاسمية والحقيقية في الفترة (2004-2016)

(الوحدة: دولار للبرميل)

السنة	2004	2006	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015	2016
السعر الاسمي	36,0	61,0	94,4	61.0	77,4	109,5	105,9	96,2	49,5	40,7
السعر الحقيقي	33,6	54,6	81,0	52,0	65,3	90,1	86,1	77,1	39,3	32,0

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على معطيات:

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، أبو ظبي، 2017، ص469.

من خلال تحليلنا للإحصائيات الموضحة في الجدول نجد أن أسعار النفط أخذت اتجاهين أساسيين، الاتجاه الأول كان منذ سنة 2004 وصولا إلى سنة 2008 وذلك بالارتفاع المحسوس في الأسعار، في حين الاتجاه الثاني كان منذ سنة 2012 حين عرفت الأسعار انخفاضا قبل أن تبلغ أدنى مستوياتها في سنة 2016، وهو ما أدى إلى حدوث أزمة نفطية معاكسة، وقد كانت هناك مجموعة من العوامل التي ساعدت على تقلب الأسعار في هاتين الفترتين يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1.I. أسباب الأزمة 2004: نتجت الأزمة السعرية النفطية 2004 نتيجة تضافر العديد من العوامل من أهمها[1]:

- ارتفاع مستوى الطلب النفطي العالمي وبلوغه حوالي 86,7 مليون برميل/ يوم في الربع الأول من سنة 2008، هذه الزيادة كانت نتيجة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي العالمي الذي وصل 5,2% في سنة 2007.
- انخفاض القدرات الإنتاجية خاصة بالنسبة للدول المنتجة الكبرى ونخص بالذكر هنا السعودية، العراق وروسيا.
- مشكلة الاختناقات في صناعة التكرير في الدول الاستهلاكية الرئيسية خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية.
- التوترات السياسية التي شهدتها بعض الدول المنتجة للنفط كالعراق، نيجيريا والسعودية مما أدى إلى انخفاض إمداداتها.
- تضاعف عدد العقود الآجلة في الأسواق النفطية.
- إفلاس شركة الطاقة الروسية يوكوس باعتبارها تنتج حوالي 20% من إنتاج روسيا.
- الكوارث الطبيعية التي مست أمريكا المتمثلة في إعصار كاترينا.

I.2. أسباب الأزمة 2014: تتمثل العوامل المتضافرة التي ساهمت في انهيار أسعار النفط العالمية وحدوث أزمة نفطية في[2]:

- انخفاض مستويات النمو الاقتصادي العالمي، حيث بلغ معدل النمو في منطقة اليورو 0,2% فقط في الربع الثالث من سنة 2014.
- تركيز منظمة الأوبك على الحصص بدلا من الأسعار.
- تزايد إنتاج النفط الصخري الأمريكي.
- موقف السعودية من تدهور الأسعار وذلك بتبنيها قرار عدم تخفيض الإنتاج.
- الأسباب السياسية المتمثلة في معاقبة كل من روسيا بسبب موقفها من الأزمة الأوكرانية وكذا إيران بعد تخفيف العقوبات المفروضة عليها.

II. آثار تغيرات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية:

كان للتقلبات التي شهدتها أسعار النفط في الأسواق العالمية في الفترة (2004-2016) الأثر على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية الجزائرية، ولإظهار هذا الأثر نقوم بالتطرق إلى كل مؤشر على حدى.

II.1. التوازنات الداخلية: تظهر مؤشرات التوازن الداخلي في مؤشرين أساسيين هما معدل النمو الاقتصادي والموازنة العامة.

II.1.1. الناتج المحلي الإجمالي: يمكن تبيان تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي وتقسيمه بين قطاع المحروقات وباقي القطاعات في الفترة (2004-2016) من خلال عرض الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور الناتج المحلي الإجمالي الجزائري في الفترة (2004-2016)

(الوحدة: مليار دينار)

السنة	2004	2006	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015	2016
خارج المحروقات	3829,3	4619,4	6046,1	6858,9	7811,2	10673,2	11679,9	12570,8	13567,9	14381,2
المحروقات	2319,8	3882,2	4997,6	3109,1	4180,4	5536,4	4968	4657,8	3134,3	3025,6
قيمة الناتج	6149,1	8501,6	11043,7	9968	11991,6	16209,6	16647,9	17228,6	16702,1	17406,8

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على معطيات مقدمة من وزارة المالية الجزائرية.

من خلال الجدول نلاحظ:

- التطور المتسارع والمتتالي للناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2004-2014) من 6149,1 مليار دينار في سنة 2004 إلى 17228,6 مليار دينار في سنة 2014 وذلك بزيادة وصلت إلى 11079,5 مليار دينار ومع نهاية سنة 2015 عرف تراجعا إلى 16702,1 مليار دينار.
- عرف الناتج في قطاع المحروقات تزايدا من 2319,8 مليار دينار في سنة 2004 إلى 4997,6 مليار دينار في سنة 2008 بسبب المستويات العالية التي عرفتها أسعار النفط ومع سنة 2009 وبتأثير الأزمة المالية العالمية تراجع الناتج إلى 3109,1 مليار دينار، لكنه عاود الارتفاع من جديد ومع الأزمة النفطية وانهيار أسعار النفط عرف الناتج تراجعا في الفترة (2014-2016).

- من جهة أخرى عرفت مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج تزايدا بسبب مختلف الإصلاحات التي مست هذه القطاعات وكذا المبالغ الضخمة التي أقرت بموجب برامج الإنعاش الاقتصادي.

2.1.II. معدل النمو الاقتصادي: من المتغيرات الاقتصادية التي تأثرت بالتقلبات التي شهدتها أسعار النفط في الفترة (2004-2016) معدل النمو الاقتصادي ويظهر ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): تطور معدلات النمو الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2004-2016)

السنة	2004	2006	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015	2016
معدل النمو خارج المحروقات	6,2	5,6	6,1	9,6	6,3	7,2	7,1	5,6	5,0	2,3
معدل نمو المحروقات	3,3	2,5-	2,3-	0,8-	2,2-	3,4-	5,5-	0,6-	0,4	7,7
معدل النمو	5,2	2,0	2,4	1,6	3,6	3,4	2,8	3,8	3,7	3,3

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على معطيات:

بنك الجزائر، التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سنوات مختلفة.

من قراءتنا الأولية للجدول نلاحظ أن معدل النمو خارج قطاع المحروقات عرف تذبذبا في هذه الفترة فكانت أعلى قيمة له في سنة 2009 بواقع 9,6% وأدنى قيمة في سنة 2016 بواقع 2,3%، ومن جهته عرف قطاع المحروقات في سنة 2004 معدل نمو موجب لكن بداية من 2006 وهو يحقق معدلات نمو سالبة إلى غاية سنة 2015 أين حقق نموا موجبا بـ 0,4% و2016 لما حقق 7,7%، ومن هذا كان تأثير معدل نمو قطاع المحروقات كبيرا على معدل النمو الإجمالي حيث في سنة 2009 رغم أن معدل النمو خارج المحروقات بلغ 9,6% إلا أن معدل النمو الإجمالي بلغ فقط 1,6%.

3.1.II. الموازنة العامة: تعتبر موازنة الدولة من المتغيرات الأكثر تأثرا بالتقلبات التي تشهدها أسعار النفط العالمية، ولمعرفة وضعية الموازنة العامة في الفترة (2004-2016) نقوم بوضع الجدول التالي:

الجدول رقم (04): وضعية الميزانية العامة الجزائرية خلال الفترة (2004-2016)

(الوحدة: مليار دينار)

السنة	2004	2006	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015	2016
الإيرادات العامة	1606,39	1841,92	2902,44	3275,36	3074,64	3804,03	3895,31	3927,74	4552,54	5011,58
الجباية البترولية	862,2	916	1715,4	1927	1501,7	1519,04	1615,9	1577,73	1722,94	1682,55
النفقات العامة	1891,76	2453,01	4191,05	4246,33	4466,94	7058,17	6024,13	6995,76	7656,33	7297,49
رصيد الميزانية (عجز)	285,37	611,08	1288,6	970,97	1392,29	3254,14	2128,81	3068,02	3103,78	2285,91

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على معطيات مقدمة من وزارة المالية الجزائرية.

انطلاقا من الجدول السابق تتضح النقاط التالية:

- اتخاذ الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة منحى تصاعدي حيث ارتفعت من 1606,39 مليار دينار في سنة 2004 إلى غاية 5011,58 مليار دينار في سنة 2015.
- عرفت الجباية النفطية تزايدا بسبب ارتفاع أسعار النفط من جهة وتطبيق مختلف القوانين التي سنت من أجل استغلال الثروة النفطية الجزائرية.

- عرفت النفقات العامة ارتفاعا قياسيا من 1891,76 مليار دينار في سنة 2004 إلى غاية 7656,33 مليار دينار في سنة 2015 بزيادة وصلت إلى 5764,57 مليار دينار وذلك بسبب إتباع سياسة توسعية من خلال اعتماد مجموعة من المخططات التنموية والإصلاحات الاجتماعية، لكنها عرفت تراجعا في سنة 2016 بعد إعلان سياسة ترشيد النفقات العامة.
- بناء على ما سبق عرف رصيد الميزانية دائما عجز وهو في تزايد مستمر وبلوغه مستوى قياسي في سنة 2015 بواقع 3103,78 مليار دينار وذلك بسبب تأثره بحجم النفقات أكبر من حجم الإيرادات ولأن زيادة النفقات أكبر من الزيادة في الإيرادات.

II.2. التوازنات الخارجية: تظهر التوازنات الخارجية في عنصرين هما وضعية ميزان المدفوعات وحجم احتياطي الصرف المتكون.

II.2. 1. ميزان المدفوعات: لمعرفة مدى تأثر ميزان المدفوعات الجزائري بالتقلبات التي شهدتها أسعار النفط في الفترة (2004-2016) نقوم بإدراج الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2004-2016)

(الوحدة: مليار دولار)

السنة	2004	2006	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات	32,22	54,74	78,59	45,18	57,09	71,74	64,87	60,13	34,6	29,1
صادرات المحروقات	31,55	53,61	77,19	44,41	56,12	70,58	63,82	58,46	33,1	27,9
الواردات	17,95	20,68	37,99	37,40	38,88	51,57	54,99	59,67	52,6	49,4
رصيد الميزان التجاري	14,27	34,06	40,60	7,78	18,2	20,17	9,88	0,46	18,0-	20,1-
رصيد ميزان المدفوعات	9,25	17,73	36,99	3,86	15,33	12,06	0,13	5,88-	27,5 -	26,0-

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على معطيات:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سنوات مختلفة.
- International Monetary Fund (2016), « Algeria : Statistical Appendix », N° 16, p26.

من القراءة الأولية للجدول تتبين النقاط التالية:

- يرتكز هيكل الصادرات في الجزائر على سلعة واحدة والتي هي المحروقات التي تمثل حوالي 98%، وعرفت مرحلتين أساسيتين مرحلة (2004-2008) حين شهدت ارتفاعا مستمرا ومتزايدا من 32,22 مليار دولار في سنة 2004 إلى 78,59 مليار دولار في سنة 2008 وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، وفي سنة 2009 عرفت تراجعا بسبب تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي، ومع بداية 2010 عاودت الارتفاع بعودة أسعار المحروقات إلى مستواها، وفي الفترة (2013-2016) عرفت قيمة الصادرات انهيارا من 64,87 مليار دولار في سنة 2013 إلى 29,1 مليار دولار في سنة 2016 بواقع 35,77 مليار دولار.

- منذ سنة 2004 والواردات الجزائرية تتزايد وتبلغ مستويات قياسية إذ بلغت 59,67 مليار دولار في سنة 2014 مقابل 17,95 مليار دولار فقط في سنة 2004 بزيادة قدرت بـ 41,72 مليار دولار، لكن في سنتي 2015 و2016 عرفت تراجعا بسبب مختلف التدابير المتخذة من أجل كبح الطلب المتزايد على منتجات العالم الخارجي.

- بناء على الإحصائيات سابقة الذكر سجل الميزان التجاري فوائضا في كل السنوات وبلغ أعلى مستوى له في سنة 2008 بفائض وصل 40,60 مليار دولار ومع نهاية 2016 حقق عجزا قدر بـ20,1 مليار دولار بسبب التراجع الحاد في الصادرات والانخفاض الضعيف في قيمة الواردات، ومن جهته عرف رصيد ميزان المدفوعات فائضا في الفترة (2004-2013) وبداية من 2014 بدأ يظهر العجز في الميزان حتى وصل 27,5 و26 مليار دولار في نهاية 2015 و2016.

II.2.2. احتياطي الصرف: تؤثر تقلبات أسعار النفط على حجم احتياطي الصرف إيجابا وسلبا وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تطور حجم احتياطات الصرف في الفترة (2004-2016)

(الوحدة: مليار دولار)

السنة	2004	2006	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015	2016
القيمة	43,1	77,8	143,1	148,9	162,2	190,7	194	178,9	144,1	114,1

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على معطيات مقدمة من وزارة المالية الجزائرية.

من خلال الإحصائيات المبينة في الجدول نلاحظ المنحى التصاعدي والمستويات القياسية التي بلغتها احتياطات الصرف والتي ارتفعت من 43,1 مليار دولار في سنة 2004 وصولا إلى 194 مليار دولار في سنة 2013 بزيادة قدرت نسبتها بـ350 %، لكن مع الأزمة النفطية 2014 عرفت هذه الاحتياطات تراجعا بحوالي 64,8 مليار دولار منتقلا من 178,9 مليار دولار في سنة 2014 إلى 114,1 مليار دولار في نهاية 2016.

III. الإجراءات المتخذة في ظل تقلبات أسعار النفط

قامت الجزائر باتخاذ مجموعة من الإجراءات بغية التعامل مع تقلبات أسعار النفط سواء للاستفادة من الفوائض النفطية المتراكمة أو للتقليل من الآثار السلبية الناتجة عن انهيار الأسعار.

III.1. الإجراءات المتخذة في ظل الأزمة النفطية 2004: بعد الارتفاع المتتالي لأسعار النفط وتراكم الفوائض النفطية لديها اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير للاستفادة من ذلك، ومن أهم هذه التدابير نذكر:

III.1.1. تقوية رصيد صندوق ضبط الإيرادات: استغلت الجزائر المستويات القياسية التي شهدتها أسعار النفط في تعزيز رصيد صندوق ضبط الإيرادات، وذلك محاولة منها لضمان استدامة السياسة المالية على المدى المتوسط والطويل خصوصا وأن السعر المرجعي في إعداد الموازنة كان 19 دولار، إذ بلغت إيرادات الصندوق 2288,2 مليار دينار وبلغ رصيده 4280,1 مليار دولار في سنة 2008 وهو ما يمثل

38,9 % من إجمالي الناتج الداخلي لتلك السنة، ويمكن توضيح تطور وضعية الصندوق في الفترة (2004-2008) في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2004-2008) (الوحدة: مليار دينار)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد السنة السابقة	320,9	721,7	1842,7	2931	3215,5
إيرادات الصندوق	623,5	1368,8	1798	1738,8	2288,2
المبلغ المتاح	944,4	2090,5	3640,7	4669,9	5503,7
تغطية الدين العمومي	222,7	247,8	618,1	314,6	465,4
تمويل العجز الموازني	/	/	91,5	531,9	758,2
الرصيد	**721,7**	**1842,7**	**2931**	**3215,5**	**4280,1**

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على معطيات:

Ministère de Finances (2015), Note de présentation du projet de la Loi de Finances pour 2015, http://dgpp-mf.gov.dz(consulté le 17/10/2016).

2.1.III. تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي: في هذا الإطار تم إتباع سياسة مالية توسعية ذات توجه كينزي ترجمت بتنفيذ برنامج دعم النمو (2005-2009) بقيمة مالية قدرت بحوالي 4202,7 مليار دينار وهو ما يعادل 55 مليار دولار، وزعت على مجموعة من المحاور، ولم تكتف الدولة بهذا البرنامج وإنما أتبعته ببرامج تكميلية، برنامج لتنمية ولايات الجنوب الذي أقر في جانفي2006 وخصص له غلاف مالي قدره 377 مليار دينار، وبرنامج لتنمية الهضاب العليا الذي أعلن عليه الرئيس في سبتمبر2005 وصادق عليه مجلس الوزراء في فيفري 2006 وخصص له مبلغ إجمالي قدر بحوالي 620 مليار دينار[3].

3.1.III. الدفع المسبق للمديونية: عانت الجزائر كثيرا من مشكل المديونية الخارجية التي بدأت منذ الأزمة النفطية المعاكسة 1986 وهو ما أعاق تنفيذ مختلف البرامج التنموية، ومع ارتفاع أسعار النفط وتزايد الفوائض النفطية اتخذت الحكومة الجزائرية في سنة 2006 قرار يقضي بتسديد الديون بشكل مسبق لكل من نادي لندن ونادي باريس، وهو ما خفض من قيمة المديونية من 21,8 مليار دولار في سنة 2004 إلى 5,6 مليار دولار فقط في سنة 2006، ولتوضيح تطور حجم الديون الخارجية بشكل أفضل خلال الفترة (2004-2010) نقوم بعرض الجدول التالي:

الجدول رقم (08): تطور حجم المديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2004-2010)

(الوحدة: مليار دولار)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قيمة المديونية	21,8	17,2	5,6	5,5	5,6	5,8	5,5

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على معطيات مقدمة من وزارة المالية الجزائرية.

2.III. الإجراءات المتخذة في ظل الأزمة النفطية 2014: مع انهيار أسعار النفط واختلال التوازنات الاقتصادية الكلية اتخذت الجزائر إجراءات حمائية للتقليل من هذه الاختلالات، وتتمثل أهم هذه الإجراءات في النقاط التالية:

1.2.III. السحب من صندوق ضبط الإيرادات: في محاولة منها الإبقاء على نفس المستوى من النفقات العامة من جهة وانخفاض الجباية النفطية من جهة أخرى، أدى العجز الكبير في الميزانية الممول بواقع 82,6% بالاقتطاعات من موارد صندوق ضبط الإيرادات إلى انخفاض قوي لرصيد هذا الصندوق الذي انتقل من 4408,5 مليار دينار في نهاية 2014 إلى 2072 مليار دينار في نهاية 2015 أي تآكل بـ 53% خلال سنة واحدة[4].

2.2.III. التقليل من الواردات: عرفت واردات الجزائر انخفاضا بنسبة 17,2% بين سنتي 2014-2016 حيث بلغت 49,4 مليار دولار في سنة 2016 مقابل 59,67 مليار دولار في سنة 2014، مع العلم أن هذا الانخفاض مس تقريبا كل مجموعات السلع، ويعود تراجع قيمة الواردات الجزائرية إلى التدابير التي اتخذت من قبل بنك الجزائر والسلطات العمومية، ومن أهم هذه التدابير نجد[5]:

- إلزامية التوطين الالكتروني المسبق لغرض الرقابة المسبقة لتطابق العملية للقوانين والأنظمة المعمول بها.
- تسديد المتطلبات المتعلقة بالتحديد- من طرف البنوك- للوضعية المالية للمستورد عند توطين عملية الاستيراد.
- تبني سياسة رخص الاستيراد.

3.2.III. زيادة الضرائب والرسوم: ارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات خارج المحروقات بـ12,6% في سنة 2015 لتبلغ قيمة 2354,7 مليار دينار، ونجمت هذه الزيادة عن زيادة الضريبة على المداخيل والأرباح التي بلغت 17,4%، وكذا الرسوم على السلع والخدمات كرفع الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء من 7% إلى 17% ورفع الرسم على المنتجات النفطية[6].

4.2.III. إعلان سياسة ترشيد النفقات العامة: تم إعلان سياسة ترشيد النفقات العامة باتخاذ مجموعة من التدابير أهمها[7]:

- H لتحكم في عمليات التوظيف من خلال تعليق كل توظيف جديد ماعدا في حدود المناصب المالية المتوفرة من خلال اللجوء -بعد موافقة الوزير الأول- إلى تنظيم المسابقات والاختبارات المتعلقة بذلك.
- الحد من إنشاء المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري بما يجعلها تقتصر فقط على المنشآت الاجتماعية التربوية مع ترشيد تنظيمها وتسييرها.
- منح الأولوية لإتمام المشاريع التي انطلقت في الآجال المحددة وضمن التكاليف المقررة.
- بالنسبة لمشاريع البرنامج (2015-2019) التي لم يتم الانطلاق فيها يجب أن تتم جدولة تسلسلها قصد القيام بعمليات إعادة الهيكلة الضرورية وفق الأولوية وحسب الحاجيات المحددة الحقيقية واللازمة، على أن يتم تأجيل المشاريع غير الضرورية.

IV. الإجراءات الناجعة لمواجهة تقلبات أسعار النفط: هناك مجموعة من الإجراءات الفعالة والناجعة المتاحة أمام الجزائر للتخلص من الهيمنة النفطية، ومن أهم هذه السبل نذكر:

1.IV. تنويع القاعدة الاقتصادية: يعد تنويع القاعدة الاقتصادية للجزائر ضرورة حتمية إن أرادت التخلص نهائيا من التبعية المطلقة للريع النفطي، وحتى تنجح الجزائر في مهمتها هذه هناك مجموعة من الآليات يجب تبنيها تتمثل في:

- تفعيل القطاع الخاص وتعظيم دوره في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال إزالة العوائق التي تواجهه من مشكل التمويل، السوق الموازي ووضعية بيئة الأعمال غير المحفز.
- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف القطاعات باعتبار الدور الفعال الذي تلعبه هذه الاستثمارات في تنويع الاقتصاد وكذا كونها تمثل مكملا للانجازات المحلية.
- تفعيل القطاعات الراكدة المتمثلة في الزراعة، السياحة والصناعة خصوصا في ظل الإمكانيات التي تمتلكها، فتفعيل القطاع الزراعي ينطلق من نشر الثقافة الزراعية لدى المستثمرين من جهة ووضع إستراتيجية وطنية واضحة المعالم من جهة أخرى، في حين تفعيل القطاع السياحي يتطلب تحسين جودة الخدمة السياحية والعمل على ترويج المنتج السياحي بشكل جيد وتوفير البنى التحتية اللازمة من فنادق، مواصلات واتصالات.

- استغلال الإمكانيات الهائلة التي تمتلكها في مجال الطاقات المتجددة وجعلها مكملا للإمكانيات النفطية المتاحة، وذلك من خلال تحديد سياسات واستراتيجيات واضحة المعالم ومواجهة التحديات التقنية والعمل على بناء قدرات البحث والتطوير وصقل المهارات المحلية في هذا المجال.

2.IV. إصلاح الموازنة العامة: يقف إصلاح الموازنة العامة على تبني ثلاث آليات هي:

1.2.IV. حوكمة الموازنة العامة: يتم الوصول إلى تحقيق الحوكمة بتطبيق مجموعة من الإجراءات تتمثل في[8]:

- زيادة مستوى الشفافية في إعداد وتنفيذ الميزانية العامة
- تفعيل المشاركة في إعداد الميزانية العامة
- تقوية وتفعيل الرقابة على السلطة التنفيذية وحق المساءلة.

2.2.IV. إصلاح النظام الضريبي وعصرنة الإدارة الضريبية: وهذا يتم من خلال تبني الحوكمة الضريبية، وتوفير المتطلبات اللازمة التي منها[9]:

- قدرة الإدارة الضريبية على فرض الرقابة على مجمل الأداء المالي والمحاسبي حفاظا على الحصيلة الضريبية وهو ما يعتمد على كفاءة العاملين والتزاماتهم بموجب القوانين الضريبية ومدى تزويد مختلف الإدارات الضريبية بالأساليب العملية والتقنيات التكنولوجية الحديثة.
- رفع مستوى الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة.
- قدرة المشرع الضريبي على تحقيق التناسق والملاءمة بين عناصر النظام الضريبي ودعم روابط الثقة والتعاون منعا للتعسف والتهرب.
- تفعيل آلية الرقابة ضمانا للمساءلة.

– عدالة التشريع الضريبي في المعاملة الضريبية مع حق النشر والاطلاع العام للقوانين والأنظمة والتحفيزات...

3.2.IV. إصلاح سياسة الإنفاق العام: وهذا من خلال انتهاج سياسة ترشيد النفقات العامة وهنا يجب توفير عوامل النجاح المتمثلة في:

– تحديد الأهداف المتوسطة والطويلة الأجل بكل دقة

– تحديد الأولويات في ظل محدودية الموارد

– القيام بالقياس الدوري لبرامج الإنفاق وذلك بتقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات الحكومية.

– تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة بغية التأكد من بلوغ النتائج المرجوة.

3.IV. الاستثمار في العنصر البشري: انطلاقا من أن الموارد البشرية أصبحت أهم عناصر الإنتاج وبالنظر إلى الثروة البشرية التي تمتلكها الجزائر والمقدرة بأكثر من 40 مليون شخص معظمها تقع في الفئة النشطة، يعتبر الاستثمار في هذا المورد سبيلا ناجعا للتخلص من الهيمنة النفطية وذلك عن طريق التعليم باعتباره مفتاح النمو وليس الاكتفاء به كخدمة اجتماعية معزولة عن المحيطين الاقتصادي والاجتماعي.

خاتمة:

في الأخير يمكن القول أن الجزائر تتأثر بشكل مباشر وكبير بتقلبات أسعار النفط، حيث في فترة الارتفاع تقوم بتوظيف الفوائض المالية المتراكمة في زيادة حجم إنفاقها ودعم مدخراتها، بينما في فترة الانخفاض تقوم باتخاذ إجراءات حمائية ظرفية غير مجدية، وفي كلتا الحالتين هي قرارات غير مبنية على إستراتيجية واضحة المعالم، وعلى هذا يعد التخلص من الهيمنة النفطية أمر أكثر من ضروري.

النتائج: بناء على ما تم تناوله في هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

– شهدت السوق النفطية العالمية خلال الفترة (2004–2016) أزمتين أساسيتين، الأول كانت في سنة 2004 بارتفاع الأسعار وبلوغها مستويات قياسية، والثانية في سنة 2014 بانهيار الأسعار بشكل ملحوظ.

– تحدث تقلبات أسعار النفط نتيجة تضافر مجموعة من العوامل الاقتصادية، السياسية والطبيعية.

– نتيجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بشكل كبير بقطاع المحروقات كان تأثير التقلبات السعرية كبير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية.

– يعد قرار التسديد المسبق وتقوية وضعية صندوق ضبط الإيرادات أهم الإجراءات المتخذة من قبل الجزائر للاستفادة من ارتفاع العوائد النفطية.

– كان للانهيار الذي شهدته أسعار النفط في 2014 تأثير كبير على الاقتصاد الوطني مم استدعى السحب بشكل كبير من صندوق ضبط الإيرادات وانخفاض محسوس في احتياطي الصرف.

– لتعويض انخفاض الجباية النفطية عملت الجزائر على رفع مختلف معدلات الضرائب والرسوم العادية.

- من أجل التكيف مع انخفاض الإيرادات وانخفاض رصيد صندوق ضبط الإيرادات أعلنت الجزائر عن تبني سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال قرار التحكم في عمليات التوظيف وتجميد مشاريع استثمارية عديدة.

- تمتلك الجزائر مجموعة من الخيارات للتخلص من الهيمنة النفطية أهمها تنويع القاعدة الاقتصادية، إصلاح الموازنة العامة والاستثمار في الثروة النفطية التي تمتلكها.

الاقتراحات: بناء على النتائج المتوصل إليها نقوم بتقديم مجموعة من الاقتراحات:

- التطبيق الجاد لمبدأ الرشادة في الإنفاق العام من خلال توفير متطلبات نجاحه بتحديد الأهداف الواضحة والدقيقة للفترة المتوسطة والطويلة والقيام بمتابعة دورية لمختلف البرامج الإنفاقية لتحديد مدى كفاءة وفعالية هذه النفقات خصوصا في ظل قلة الموارد المالية التي تتطلب المواءمة بينها وبين حجم النفقات.

- العمل على خلق قاعدة اقتصادية متنوعة تساهم فيها مختلف القطاعات خصوصا قطاعات السياحة، الزراعة والصناعة وذلك بتشارك القطاعين العام والخاص.

- الاستغلال الأمثل للموارد النفطية الهائلة التي تمتلكها ومحاربة هدرها، زيادة على حسن استغلال الإمكانيات المتوفرة من الطاقات المتجددة وجعلها مكملا للطاقات النفطية.

- تحسين مناخ الأعمال وجعله جاذبا للمستثمرين المحليين والأجانب.

- مكافحة مشكل الفساد الذي تعاني منه ومعاقبة المتسببين في هذه القضايا بعقوبات صارمة للحفاظ على المال العام وذلك من خلال تبني مختلف مبادئ الحكم الراشد.

الاحالات والمراجع:

[1]- بلقلة إبراهيم ، تطورات أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية خلال الفترة (2000-2010) ، مجلة معارف، العدد 14، 2013، ص ص 207-209.

[2]- معوشي عماد، أسباب انهيار أسعار النفط وتداعياته على أهم الأقطار الدولية منذ منتصف سنة 2014، الملتقى الدولي حول "انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له- المخاطر والحلول-"، 28 أكتوبر 2015 ، جامعة المدية، الجزائر.

[3]- مصالح رئاسة الجمهورية، الحدث، من الموقع الالكتروني:http:// www.el-mouradia.dz (المطلع عليه 02-02-2017).

[4]- محافظ بنك الجزائر (2017)، التوجهات المالية والنقدية لسنة 2015 والتسعة أشهر الأولى من سنة 2016 وسياسات التصدي والمرافقة في ظرف صدمة خارجية مستمرة، من الموقع الالكتروني: http://www.bank-of-algeria.dz (المطلع عليه 24-03-2017).

[5]- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2016، ص 63.

[6]- بنك الجزائر، المرجع السابق، ص78.

[7]- خوميجة فتيحة، أثر الأزمات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر -دراسة حالة الفترة (2000-2016)-، (الجزائر:جامعة البويرة،2018)، ص ص174-175.

[8]- شيخي بلال وفكير سامية، الآليات الكفيلة بإرساء قواعد حوكمة إعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة في الجزائر، الملتقى الوطني حول "متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة – مع دراسة حالة الجزائر-" ، 28-29 فيفري 2013، جامعة البويرة، الجزائر.

[9]- أوكيل حميدة، التنمية الاقتصادية بين تنمية الموارد المالية غير النفطية وترشيد الإنفاق الحكومي، مجلة معارف، العدد 20، 2016، ص263.